

النتيجة السابقة فيلزم من صدق الادوام العكس  
اجتماع المشافين فيكون باطلا فيكون الادوام حقا  
وهو المطلق والمطلقة العامة مطلقة عامة اي هذه  
الفتنانا الخمسة تنعكس كل واحدة منها الى المطلقة عامة  
فيقال لو صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس لصدق  
بعض ج ب بالفعل والاصدق بقبضه وهو لا شيء من  
ج د انا وهو مع الاصل ينجح لا شيء من ج ح هذا  
خلف قوله ولا عكس للممكنين اعلم ان صدق وصف  
الموضوع على ذاته في الفضائيا المتغيرة في العلوم بالامكان  
عند الفارابي وبالفعل عند الشيخ ومعنى كل ج ب بالامكان  
على راي الفارابي هو ان كل ما صدق عليه بالامكان صدق  
عليه بالامكان ويلزم العكس وهو ان بعض ما صدق  
عليه بالامكان صدق عليه بالامكان وعلى راي الشيخ  
معنى كل ج ب بالامكان هو ان كل ما صدق عليه بالفعل  
صدق عليه بالامكان ويكون عكسه على أسلوب الشيخ  
هو ان بعض ما صدق عليه بالفعل صدق عليه  
بالامكان ولا شك انه لا يلزم من صدق الاصلح صدق  
العكس مثلا اذ فرض انه مركوب زيد بالفعل متصرف  
في الفرس صدق كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان  
لا حمار وحمار بالامكان لا بالفعل فيصدق كل حمار بالفعل  
مركوب زيد بالامكان ولم يصدق عكسه وهو ان بعض  
مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان فالصحيح لما اختار من  
الشيخ اذ هو المتبادر في العرف واللغة حكم بانه

والمطلقة  
العامة مطلقة  
عامة ولا عكس  
الممكنين

لا عكس

ومن السوال  
تنعكس الدوامان  
دائمة والقائمان  
عرفية عامة  
والخاصة  
لا دائمة في العرف  
والبيان في العرف  
في الكليات  
نقيض الاصل  
العكس مع الاصل

لا عكس للممكنين قوله تنعكس الدوامان دائمة اي  
الضرورة المطلقة والمطلقة المطلقة تنعكسان دائمة  
مطلقة مثلا اذا صدق قولنا لا شيء من الانسان حمار  
بالضرورة او بالادوام صدق لا شيء من الحمار بانسان دائما  
والاصدق بقبضه وهو بعض الحمار انسان بالفعل  
وهو مع الاصل ينجح بعض الحمار ليس حمار دائما هذا خلف  
والعاميان عرفية عامة اي المشروطة العامة والعرفية  
العامة تنعكسان عرفية عامة مثلا اذا صدق بالضرورة  
او بالادوام لا شيء من الكاتب ليس ان الاصابع مادام كانت  
صدق بالادوام لا شيء من سائر الاصابع بكانت مادام  
سائر الاصابع والاصدق بقبضه وهو قولنا بعض  
سائر الاصابع كاتب حين هو سائر الاصابع وهو مع  
الاصدق ينجح بعض سائر الاصابع ليس سائر الاصابع حين  
هو سائر الاصابع هذا خلف قوله والخاصات  
عرفية الخ اي العرفية الخاصة والمشروطة الخاصة  
تنعكسان الى عرفية عامة سالبة كلية مقيدة بالادوام  
في البعض وهو اشارة الى المطلقة عامة موجبة جزئية  
فبقولنا اذا صدق لا شيء من الكاتب ليس ان مادام كانت  
لا اذا صدق لا شيء من السائر بكانت مادام ساكنا  
لا دائما في البعض اي بعض الساكن بكانت بالفعل  
اما الجزء الاول فقدمه ببيان انه لا لازم للعامة  
وهي اللازمات للخاصتين ولازم اللازم لازم  
واما الجزء الثاني فلانه لو لا صدق لصدق بقبضه  
وهو لا شيء من السائر بكانت دائما وهذا مع